الثورة
الجمعة 25 ذو القعدة 1433 هـ - 12 اكتوبر 2012م العدد (17495)

٨١٣ مليون دولار تكلفة البرامج الاستثمارية لقطاعي النفط والغاز في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢-٢٠١٤م

■ ،،تقرير /أحمد الطيار

يسعى البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢-٢٠١٤م إلى تنشيط النمو الاقتصادي للحد من البطالة والتخفيف من الفقر من خلال حزمة من السياسات والبرامج الشاملة والعادلة لتوفير بيئة مواتية لنمو القطاعات الانتاجية وتكثيف الجهود لتوسيع الطاقة الإنتاجية لمصافي تكرير النفط وأنشطة البحث والتنقيب عن النفط والغاز. وفي ضوء ذلك، يستهدف البرنامج تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل ٤,٥٪ في المتوسط للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، وبما يسهم في تحسين مستويات المعيشة للسكان بحيث تصل الزيادة في معدل نصيب الفرد الصافي من الناتج المحلي الإجمالي إلى١,٥٪ سنوياً في المتوسط.

ففي قطاع النفط يهدف البرنامج والبالغ تكلفته الاستثمارية ٥٧٦ مليون دولار الى تنمية الاحتياطي النفطي والحد من تراجع الإنتاج النفطي وتوفير حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية من خلال اعتماد جملة من السياسات وبرامج العمل تتمثل في حل أزمة المشتقات النفطية وضمان توفيرها بأسعار عادلة، وبحيث لا تسمح للمهربين بالاستفادة من الدعم الحكومي ،وتعزيز كفاءة إنتاج المصافي الوطنية لمواكبة الطلب المحلي ، وتأهيل مصفاة عدن لزيادة طاقتها الإنتاجية إلى ١٥٠ ألف برميل يومياً ،وزيادة الطاقة التخزينية لتوفير مخزون استراتيجي كاف من المشتقات النفطية لمواجهة احتياجات السوق المحلية المتزايدة.

كما يشدد البرنامج على ضرورة اختيار الأنسب من بين البدائل المطروحة للتعامل مع موضوع الدعم الحكومي للمشتقات النفطية والتي تشمل : (خفض الكلفة ، تحسين شراء المشتقات من الخارج ، تقليص كميات الديزل المستخدم في إنتاج الكهرباء ، مكافحة تهريب المواد البترولية ، تنظيم وضبط الاستخدامات الحكومية والخاصة لتلك المواد ،وسيعمل على تطوير البناء المؤسسي والتشريعي للقطاع من خلال استكمال تشريعات العمليات البترولية المختلفة في ضوء التطورات في مجال الصناعات البترولية وإتمام المصادقة على قانون إنشاء الشركة الوطنية لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز وتأهيل وتدريب الكادر الوطني بما يمكن من يمننة وظائف الاستكشاف والإنتاج .

ويؤكد البرنامج على توسيع وتكثيف أعمال التنقيب والاستكشاف عن النفط والغاز من خلال الترويج المستمر للفرص الاستثمارية، وإنزال المنافسة الدولية الخامسة لعدد من القطاعات النفطية المفتوحة ، لجذب الاستثمارات والشركات النفطية ذات الكفاءة والقدرات المالية والفنية، وتقليص مسار الإجراءات القانونية والفنية لاستكشاف وإنتاج النفط.

وتشمل البرامج الاستثمارية لقطاع النفط بناء رصيف وخزانات رأس عيسى يتم فيها بناء خزانات ذات سعات تخزينة تصل إلى (٣,٠٠٠,٠٠٠) برميل وبناء منشآت مرافقة لها لتخزين واستقبال الوقود ومياه التوازن وغيرها بتكلفة تبلغ ٧٦ مليون دولار فيما يشمل المشروع الثاني تحديث مصفاة عدن لرفع طاقتها التكرارية الى ١٥٠ ألف برميل/يوم بتكلفة تبلغ ٥٠٠ مليون دولار .

اما في مجال الغاز فيهدف البرنامج الى تنمية الاحتياطي الغازي وتحسين عوائده الاقتصادية والمالية، وتوفير احتياجات السوق المحلية من الغاز الطبيعي و البترولي لمختلف الاستخدامات ،وسيتم في هذا الجانب توفير حاجة السوق المحلية من مادة الغاز البترولي، ومواجهة الزيادة في الاستهلاك وتوسيع نطاق استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء وكمادة خام ووقود في الصناعة، وفي وسائل النقل ، وسيتم دخول المعمل الجديد في صافر الإنتاج بطاقة إنتاجية(٨٠٠) طن متري / اليوم مع تأمين مخزون استراتيجي من مادة الغاز البترولي ، وإقامة البنى الأساسية الداعمة ،والاستمرار في إجراء الدراسات حول توفر الغاز الطبيعي وإصدار شهادة الاحتياطي.

ويعد مشروع مد خط أنبوب الغاز الطبيعي (مارب – معبر) وإقامة شبكة أنابيب بمختلف الأقطار من مأرب إلى مدينة معبر – الحديدة – عدن من اهم المشاريع في قطاع الغاز ويبلغ تكلفتها ٣٣٧ مليون دولار.

اما في قطاع المعادن فيهدف البرنامج الى تنمية الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من النشاطات التعدينية والمساهمة في التخفيف من الفقر والبطالة.

وسيتم في هذا القطاع اتخاذ عدة سياسات وبرامج عمل تتضمن الاستمرار في أعمال التنقيب والحفر في مناطق التمعدنات الواعدة ،وتطوير المعرفة الجيولوجية والتقنية والاقتصادية حول الثروة المعدنية وفرص استثمارها، وإنشاء قاعدة معلومات جيولوجية ،والترويج للفرص الاستثمارية في القطاع وتشجيع الاستثمارات الوطنية والخارجية ،واستغلال الخامات المعدنية الفلزية واللافلزية داخلياً وخارجياً، واستكمال مشروع الزنك والرصاص والفضة في منطقة نهم محافظة صنعاء.

رأي اقتصادي

الاستثمار في ظل التضخم

أحمد ماجد الجمال

● التضخم والاستثمار أصبحا من الأحداث المألوفة بعد أن تغلغلا أكثر فأكثر في الحياة الاقتصادية اليومية . فمن ناحية التضخم كانت أسعار السلع ترتفع في الماضي بشكل مفاجئ ثم تستقر أما الآن فيكاد ثمن معظم السلع يرتفع كل شهر،أهو هبوط قيمة العملة الشرائية نتيجة لازدياد كمية النقود التي يتداولها الناس بسرعة اكبر من تزايد السلع التي يستطيعون شراءها أم نتيجة التبذير والاستهلاك غير المتسق مع مستويات الدخل أم نتيجة التوسع في المشروعات العامة والتجارية أم نتيجة سوء إدارة الثروة والأموال العامة وانخفاض مستوى وحجم الناتج المحلي والقدرة التنافسية؟.

البعض يراها ظاهرة نقدية فقط وبالنسبة للبعض الآخر يعكس تناقضات عولمة التجارة والاقتصاد ،والبعض يرى فيه مرضاً اقتصادياً في حين يرى فيه البعض الآخر علامة تراخ شديد في إنفاق المجتمع فالكل يريد أن يستهلك أكثر ويشتغل اقل ،وليس صدفة أن يكون (مجتمع الاستهلاك) هو مجتمع التضخم لأن هناك أسبابا عديدة لارتباط أحدهما بالآخر.

هناك تضخم عندما يتعمم ارتفاع الأسعار ويبدو أنة سيستمر إلى ما لانهاية وهذا الاختلال المتزايد في أي حساب طويل الأمد يولد حلقة تضخمية مفرغة على اعتبار أن المشاريع والاستثمارات ستحتفظ على مستواها أمام خطر العمليات والاستثمارات الطويلة الأمد بهوامش ربح غير سوية، وهنا يبرز السؤال ما علاقة التضخم بالاستثمار،من المؤكدأن التضخم يجعل الحساب الاقتصادي مضطرباً وهي من الأسباب التقنية لأن أحد شروط جريان هذا الحساب بصورة صحيحة هو أن تحتفظ العناصر التي ينصب عليها على وجه التقريب بقيمتها خلال الزمن وهذا بديهي بديهي ذلك أن قانون المجتمع المتحرك هو تغير عائداتها التي تؤلفه وتراكمه قيمتها النسبية تدريجياً إلا أن التضخم يسرع في ديناميكيتها عندما يبلغ معدلات مرتفعة ومستمرة يدفع بإيقاعات هبوط القيمة إلى حد يغدو معه الحساب الطويل الأجل مكلفاً وشبة مستحيل حتى ولو كان الاستثمار مجرد إيداعات في حافظة مالية مستقرة وآمناً من الإفلاس إلا أنة معرض للاختلاس القانوني عن طريق التضخم وضياع جزء من قوته السوقية بسبب أن أسعار الفوائد لا تغطي معدلات التضخم ومثل هذه النتائج تؤدي إلى تراجع المشاريع والاستثمارات الطويلة الأمد وذلك هو السبب الأول الذي يدفع به التضخم نحو المشاريع ذات المرور السريع بالقياس مع تلك التي تتطلب آجال نضج طويلة كونها من المحتمل مواجهه شبح التضخم ويرجع كذلك إلى المستوى التقني للحساب الاقتصادي فعلاً والاستدراك على الاستثمار وان التضخم هو المسئول عن إضعاف سوق الادخار الطويل ويكفي هنا أن نشير إلى واقعة وأهمية وجود مثل هذا التوفير كشرط ضروري لنمو الاستثمارات الاجتماعية وتدفق الاستثمارات الخارجية أو ذات النضج الاقتصادي الطويل الأمد التي تنقص حالياً اشد النقص وعلى العكس من ذلك فأن تحويل الادخار بالاستثمار القصير يغذي هو الآخر دائرة تضخمية مفرغة ويشجع بصورة خاصة الاتجاه إلى الاستثمارات ذات النضج الاقتصادي القصير.

لكن من الممكن أن يعاد النظر في كيفية استغلال الادخار والاستثمار الاستغلال الأمثل يحميها في نفس الوقت من ضياع قيمتها بالتضخم القائم أو القادم أو بارتفاع أو انخفاض أسعار الفوائد ومن اجل تحريك الاقتصاد الكلي والإنمائي وذلك استخدام معدلات الخصم وأسعار الفائدة على الاقتراض كمحددين لتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية واخذ الاعتبار لتغيرات المستوى العام للأسعار ومحاولة إعطاء صدقا أكثر باستبعاد اثر التضخم وإظهار صافي القيمة الحقيقية كقاعدة تفسر ديناميكية وتكوين الأسعار والفوائد.

*باحث بوزارة المالية

بيع أذون خزانة بـ ٣٣,٨٦٠ مليار ريال

■ ،،الثورة/خاص

،، تم بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٧٦٠) وبلغت القيمة الاسمية الاجمالية للطلبات الفائزة مبلغ ٣٣,٨٦٠ مليار ريال.

كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (٩١) و(١٨٢) و(٣٦٤)، (٢١,٩١٪)، (٢١,٩١٪)، (٢١,٩١٪)، على التوالي.

وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

تعريف النساء الريفيات بمديرية المسيلة بالمهرة بطرق تربية الأغنام

■ ،،الثورة/حمدي دوبلة

اختتمت أمس بمديرية المسيلة محافظة المهرة الدورة التدريبية في مجال تربية ورعاية الأغنام للنساء الريفيات والتي نظمها مشروع إعادة إعمار المعيشة المبكر لمحافظتي حضرموت والمهرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبالتعاون مع محطة البحوث الزراعية بسيئون.

وتلقت المتدربات وعددهن ٢٠ امرأة من مختلف مناطق مديرية المسيلة وعلى مدى ٤ أيام معارف ومعلومات حول طرق تربية ورعاية الأغنام وتغذيتها وتسمينها ووسائل التحسين الوراثي للأغنام.

وفي حفل الاختتام أشاد عبدالله خدوم، أمين عام المجلس المحلي بمديرية المسيلة بإقامة مثل هذه الدورات الهادفة إلى تحسين مستوى حياة المجتمع الريفي.

انعقاد اللقاء التشاوري الأول مع المجتمع المحلي والأهالي بالمنطقة الرابعة بالأمانة:

المشاركون يؤكدون وقوفهم مع المؤسسة العامة للمياه ضد المخالفات غير القانونية لاستخدام المياه

■ كتب/ حسن شرف الدين

أقامت المنطقة الرابعة التابعة للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة اللقاء التشاوري الأول مع المجتمع المحلي والأهالي تفعيلا لمبدأ المشاركة المجتمعية في الحفاظ على المياه ووصولها بصورة متساوية للمشتركين.

وفي اللقاء التشاوري الذي أقيم تحت شعار "من أجل ضمان استمرارية وديمومة توصيل خدمة المياه للمشترك دون عناء".. أكد المشاركون ضرورة ملاحقة المخالفين الذين يقومون باستهلاك المياه بطرق غير قانونية وغير مشروعة.

وشدد المشاركون على أهمية تطبيق القانون الرادعة حتى يستفيد الجميع من خدمة توفير المياه.. مؤكدين أنهم عون للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في جهودها الرامية إلى تحسين الخدمة.. داعين المجالس المحلية إلى تقديم الدعم للمؤسسة المحلية للقيام بواجبها على أكمل وجه.

وعبر المشاركون عن رفضهم للسلوكيات الفردية الداخلة على المجتمع والمتمثلة في الاستخدام غير المشروع للمياه وتخلف الكثير من المشتركين عن سداد مديونياتهم والاعتداءات المتكررة على موظفي المؤسسة ومنعهم من القيام بمهامهم.. مؤكدين وقوفهم الحازم ضد هذه السلوكيات والحد منها مستقبلا بالتعاون مع المجالس المحلية والمؤسسة العامة للمياه.

وفي اللقاء أشار مدير عام المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي الأخ إبراهيم المهدي إلى أن المؤسسة واجهت خلال الفترة الماضية الكثير من العوائق لتوفير المياه للمواطنين منها انقطاع الكهرباء وتوفير الوقود من الديزل وتهرب الكثير من المستهلكين عن دفع فاتورة المياه مما أدى إلى وجود عجز في الموازنة التشغيلية.

وأضاف المهدي أن هدف اللقاء التشاوري مناقشة عدد من المشاكل التي تؤدي إلى ضعف الخدمة وإيصالها للمشتركين منها إبعاد العدادات وتركيب الليات المخالفة وعمل الشفاطات مما يؤدي إلى حرمان الآخرين من خدمة المياه.

وأكد مدير عام المؤسسة العامة للمياه أن المؤسسة ستقوم بعدة إجراءات تصاعدية للحد من هذه المخالفات ابتداء بالعرف المتعارف عليه ومرورا بالإجراءات القانونية والنيابية وصولا إلى نشر أسماء المخالفين والمتأخرين عن سداد الفواتير عبر وسائل الإعلام حتى يستفيد الجميع من خدمة المياه.

الصندوق الاجتماعي للتنمية يمول أربعة مشاريع بشبوة بتكلفة ٤٧٥ ألف دولار

■ ،،شبوة/سبأ

وقع محافظ شبوة احمد علي باحاج مع الصندوق الاجتماعي للتنمية على اتفاقيات أربعة عقود لتمويل مشروع إنشاء مدرسة ٢٢مايو بمدينة عتق والتي تتكون من اثني عشر فصلا مع مكتبة عامة وصالة للاجتماعات ومرافق الخدمات بتكلفة تقديرية تصل إلى ٤٥٠ ألف دولار.

كما تتعلق المشروعات الثلاثة الأخرى بمجالات تدريبية خاصة بالتنمية البشرية وبناء القدرات الإدارية بديوان محافظة شبوة اعتمد لتنفيذها ٢٥ ألف دولار وخصص الأول منها لتدريب أربعين موظفا بالديوان في مجال التوعية بالمهام والاختصاصات المحددة في قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية ، والثاني خصص لتدريب خمسة وعشرين موظفاً من مديري الإدارات العامة بالديوان ورؤساء الأقسام فيه على مجموعة المعارف المتصلة بالمهارات الإدارية فيما سيستفيد من البرنامج الثالث والخاص بكيفية إعداد الخطة والموازنة العامة خمسة وعشرون موظفا من قيادة المحافظة ولجنة الخطة والشئون المالية فيها.

وتقضي بنود تنفيذ اتفاقية هذه التدريبات على الشروع في تنفيذها مطلع العام المقبل وبصورة متوالية و لمدة ستة أيام .

وقد جرت مراسيم توقيع هذه الاتفاقيات بحضور ضابط التمكين بالصندوق وجدان علي الحاج وضابط التعليم بالصندوق ياسر جمعان الحمد.

و أشاد المحافظ احمد باحاج باسهامات الصندوق في التنمية المحلية .. منوها بأنه أصبح يمثل رافداً من روافد التنمية الأساسية.

وأكد دعم قيادة المحافظة ومساعدتها ورعايتها لمختلف انشطة الصندوق بالمحافظة وحرصها على إنجاح البرامج والخطط التنموية التي يعتمدها الصندوق سنويا للتنمية المحلية بالمحافظة.

محافظ عدن يلتقي اللجنة المكلفة من مجلس الوزراء بمعالجة اوضاع الموانئ

■ ،،الثورة/عدن/مرفت فوزي

التقى محافظ محافظة عدن المهندس وحيد رشيد في مكتبه بديوان المحافظة باللجنة المكلفة من مجلس الوزراء بإعداد المصفوفة التنفيذية المكملة للإجراءات المقترحة للنتائج والتوصيات التي تضمنها التقرير الصادر عن اللجنة والمرفوع إلى مجلس الوزراء.

وخلال اللقاء تم مناقشة طرق التنسيق والتعاون المشترك مع قيادة المحافظة والمؤسسات المعنية بالموانئ اليمنية والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط لتذليل كافة الصعوبات التي ستواجه عملها وتساعد في إعداد المصفوفة.

ومن جهته أكد المهندس وحيد علي رشيد، حرص قيادة المحافظة أهمية تلافي كافة الاخطاء والسلبيات التي ارتكبت جراء توزيع الأراضي التابعة للميناء في عدن، والعمل على استرجاع كافة الأراضي التي تم البسط عليها من قبل المتنفذين، آملاً نجاح اللجنة في مهمتها، مؤكدا على أن قيادة المحافظة ستبذل قصارى جهدها بالتعاون والتنسيق من أجل إنجاح مهام اللجنة.

ومن جانبه أكد رئيس اللجنة أن اللجنة شاهدت خلال زيارتها لميناء عدن مباني في أماكن لا يفترض البناء داخل الميناء .. مشيراً إلى أن اللجنة ستقوم برفع المصفوفة التنفيذية لتصحيح هذه الاختلالات .

وأن هذه اللجنة شكلت من قبل مجلس الوزراء وأن من مهامها أيضا دراسة العقود وأن اللجنة ستعمل على تطبيق العقود المبرمة على أرض الواقع وأنها جمعت كافة العقود وتم دراستها دراسة قانونية دون تجني على الاطلاق.

موضحا بأن أبرز مهام اللجنة هو العمل على تصحيح كافة الاختلالات التي شابت عمل الموانئ في كل من حضرموت والحديدة وعدن وما رافقتها من إخلالات وتسيب ولا مبالاة إلى أبعد الحدود.. وهذا هو سبب تشكيل اللجنة.

مناقشة القضايا المتصلة بخطط التنمية بالضالع

■ ،،الضالع/سبأ

ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة الضالع خلال اجتماعها أمس برئاسة محمد غالب العتابي أمين عام المجلس المحلي عدداً من المواضيع والقضايا المتصلة بالشأن المحلي واتخذت ازائها الإجراءات والقرارات المناسبة وبما يخدم خطط التنمية بالمحافظة.

واستمع الاجتماع إلى تقرير مفصل من قبل محمد قايد عامر – مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظه وسامي البرطى مدير عام البريد بالمحافظة حول عملية الصرف للحالات الجديدة المستحقة للضمان والبالغ عددها ١٩ ألفاً و٩٠٦ حالات بمبلغ اجمالي مليار و١١٨ ألف ريال .

وأوضح أنه وخلال الايام الاربعة الأيام الأولى من الصرف التي بدأت يوم السبت الماضي تم صرف ٩ آلاف و٣٠٠حالة بمبلغ إجمالي ٣٢٠ مليون ريال.. وبين أن عملية الصرف تسير بصورة جيدة ووفق ماهو مخط لها وستتواصل حتى يتم استكمال ايصال توزيع المستحقات على كافة المستفيدين المشمولين بالرعاية الاجتماعية لهذه الفئة الجديدة.

كما وقفت الهيئة الإدارية أمام التقارير المقدمة من الهيئات الإدارية للمجالس المحلية بالمديريات والمتضمنة مستوى قيامها بمهامها وواجباتها المناطة بها ومستوى تنفيذها ومتابعتها لتنفيذ قرارات المجالس المحلية بالمديريات واتخذت إزاءها الإجراءات اللازمة.

كما ناقش الاجتماع التقارير المرفوعة إليه من مكاتب الزراعة والري والتعليم الفني والتدريب المهني والشئون الاجتماعية والعمل وأقرت جملة من القرارات والتوصيات إزاءها .

وفي الاجتماع أشاد أمين عام المجلس المحلي بمستوى قيام الهيئة الإدارية بالمحافظة بمهامها وواجباتها المناطة بها في الرقابة والإشراف والتقييم لعمل المكاتب التنفيذية ومساندتها للقيام بواجباتها على أكمل وجه.

بنك الأمل للتمويل الأصغر يعتزم فتح فرع بذمار

■ ،،ذمار/ الثورة/ رشاد الجمالي

عقد أمس بالغرفة التجارية الصناعية بمحافظة ذمار لقاء ضم الأخ محمد المجاهد – مدير عام الغرفة التجارية الصناعية بالمحافظة والأخ محمد اللاعي – المدير التنفيذي لبنك الأمل للتمويل الأصغر والأخ خالد عمران – مدير الصندوق الاجتماعي للتنمية والأخ عبده الفضلي – مدير صندوق الرعاية الاجتماعية وأعضاء الغرفة التجارية الصناعية بالمحافظة.

وكرس الاجتماع للاطلاع على سير عمل بنك الأمل والإجراءات التي سيتم من خلالها فتح فرع في المحافظة، حيث قدم الأخ محمد اللاعي – المدير التنفيذي لبنك الأمل شرحاً تفصيلياً عن البنك وما يقدمه لعملائه من التسهيلات لتمويل المنشآت الصغيرة.

منوهاً بأن البنك تأسس في عام ٢٠٠٨م وبدأ مزاولة أنشطته في عام ٢٠٠٩م وتساهم الدولة فيه بنسبة ٤٥٪ والباقي قطاع تجاري ورجال أعمال تحت إشراف البنك المركزي اليمني.

مبيناً أن البنك لديه الآن ٤٠ ألف مدخر و١٧٠ ألف مقترض، حيث يعمل على توفير الوظائف للعاطلين عن العمل ويستهدف ذوي الدخل المحدود والمنخفض وأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر.

وتطرق اللاعي إلى أن البنك يسعى حالياً للتحضير لتنفيذ مشروع ينطلق في يناير من العام القادم ٢٠١٣م حول ثقافة الأدكار في المدارس للأطفال لترسيخ ثقافة الأدكار عند الأطفال منذ الصغر وهذا سيمنح الأطفال فرصاً للحصول والاستفادة من المميزات الرائعة والقيمة لحساب ادخار أطفال الأمل من خلال برنامجه المستمر.

وأكد الحاضرون على استعدادهم بذل الجهود لتسهيل فتح إنشاء فرع لبنك الأمل في محافظة ذمار لتوفير فرص عمل يومية للعاطلين عن العمل.